هـيـئـة التأمين
Insurance Authority

تقرير
سوق التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة

المقدم إلي
المؤتمر العام الثاني والثلاثون
للاتحاد العام العربي للتأمين

المنعقد في
الحمامات – تونس
تاريخ 24 – 27 يونية "حزيران" 2018

إعداد
هيئة التأمين – الإمارات العربية المتحدة

تاريخ الإعداد: إبريل 2018

أولاً: الإطار القانوني والهيكل التنظيمي لسوق التأمين بالإمارات العربية المتحدة

في عام 2007 اصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة " حفظه الله "القانون الاتحادي رقم (6) لعام 2007 والمُعدل بالقانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2018 بشأن انشاء هيئة التأمين وتنظيم أعماله، وتتولي هيئة التأمين تنظيم قطاع التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة والاشراف عليه بما يكفل توفير المناخ الملائم لتطويره وتعزيز دور صناعة التأمين في ضمان الأشخاص والممتلكات والمسؤوليات ضد المخاطر لحماية الاقتصاد الوطني وتجميع المدخرات الوطنية وتنميتها واستثمارها لدعم التنمية الاقتصادية في الدولة وتشجيع المنافسة العادلة والفعالة وتوفير أفضل الخدمات التأمينية بأسعار فنية وتغطيات مناسبة، وتوطين الوظائف في سوق التأمين بالدولة.

ومن الجدير بالذكر أن اللائحة التنفيذية رقم (2) لسنة 2009 للقانون الاتحادي رقم (6) لعام 2007 والتي صدرت ونشرت في الجريدة الرسمية بتاريخ 2010/1/31، قد أعقبها انطلاقة أعمال هيئة التأمين من خلال تطبيق أحكام القانون والتي تكفلت بتحقيق أهدافه من خلال بسط رقابة فعالة بما يضمن حقوق المؤمن لهم والمستفيدين من أعمال التأمين، والذي أسفر عن حصول الهيئة على شهادة الاعتماد الدولي الايزو 9001:2008 في عام 2015.

*** تطور التشريعات المنظمة لأعمال التأمين:**

خلال عامي 2016، 2017 - وهي الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير - شهدت العديد من التطورات الإيجابية على شركات التأمين والمهن المرتبطة بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أصدرت هيئة التأمين العديد من التشريعات والتعليمات خلال العامين الماضيين، والتي جعلت دولة الإمارات في مقدمة الدول الرائدة من حيث التنظيم الفعال لقطاع التأمين في الشرق الأوسط، نذكر منها:

1- النظام الموحد لوثيقتي تأمين المركبات من المسؤولية المدنية والفقد والتلف والذي تم تطبيقه في 2017/1/1 وذلك بموجب قرار مجلس إدارة هيئة التأمين رقم (25) لسنة 2016 بإصدار نظام توحيد وثائق التأمين على المركبات، حيث تم اصدار وثيقة التأمين من المسؤولية المدنية (ضد الغير) ووثيقة التأمين من الفقد والتلف، ومن خلال النظام الجديد تم تطوير الأسس التنظيمية والقواعد الفنية لتأمين المركبات وضمان حماية حقوق حملة الوثائق نظراً لما تحتويه الوثيقتين من بنود وأحكام تتلاءم مع المستوى التنافسي لاقتصاد دولة الإمارات، وتتواكب مع أفضل الممارسات السائدة في صناعة التأمين على مستوى العالم.

حيث تم إعادة هيكلة تطبيقات التأمين على المركبات وتوسيع نطاق التغطيات التأمينية بما يؤمن أكبر قدر ممكن من الحماية للمؤمن لهم والمستفيدين من وثائق التأمين، حيث تضمن النظام:

- التزامات شركة التأمين بشكل عام.
- التزامات شركة التأمين عند تلقي أي مطالبة.
- الأحكام الخاصة بالخسارة الكلية للمركبة.
- نموذج وثيقة التأمين الموحدة لتأمين المركبة من المسؤولية المدنية.
- نموذج وثيقة التأمين الموحدة لتأمين المركبة من الفقد والتلف.
- نظام تعريفات أسعار التأمين على المركبات.

وقد حلت كلاً من وثيقة التأمين من المسؤولية المدنية (ضد الغير) ووثيقة التأمين من الفقد والتلف (الشامل) محل الوثيقتين المطبقتين في سوق التأمين الإماراتية منذ سنة 1987، وذلك للأسباب الموجبة التالية:

- ادخال العديد من التعديلات على القرار الوزاري رقم (54) لسنة 1987 بشأن توحيد وثائق التأمين على المركبات، نظرا للحاجة الماسة للتطوير واستجابة للمتغيرات ذات العلاقة.
- التطورات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التضخم.
- الممارسات العالمية الحديثة في مجال تأمين المركبات.
- معالجة بعض الإشكاليات التي ظهرت في النظام السابق.
- الوضـــوح والشـــفافية، من خلال إدراج جميع الأحكام المتعلقة بالمركبات في الوثيقتين مما يســـهل الرجوع إليهما وتعديلهما.

وقد شملت الوثيقتين عدد من المزايا الإضـافية والجوانب المهمة لحملة الوثائق وبلغ عددها (16) منفعة جديدة لم تكن موجودة قبل عام 2017، من أهمها:

1- زيادة الحد الأقصـــى للتعويض عن الأضـــرار المادية في تأمين المســؤولية عن الحادث الواحد الى (2) مليون درهم بدلاً من (250) ألف درهم.
2- توسـيع التغطية التأمينية في وثيقة التأمين من المسـؤولية المدنية لتشـمل الزوج او الزوجة والاولاد والأبوين وبمبلغ 200,000 درهم لكل منهم في حالة الوفاة، وفي حال حصـــول عجز فنســـبة من قيمة تعويض الوفاة.
3- اعتماد مبدأ تعويض فوات المنفعة (توفير مركبة بديلة) بحيث تلتزم شـــركة التأمين بتوفير مركبة بديلة لمالك المركبة المتضررة في تأمين المسؤولية المدنية او دفع بدل استئجار مركبة بديلة مماثلة خلال مدة التصليح ببدل إيجار يومي حده الأقصى 300 درهم ولمدة اقصاها عشرة ايام.
4- إلزام شـركة التأمين بوجوب اصـــلاح المركبة المتضـــررة في تأمين المســؤولية المدنية في ورش اصلاح الوكالة في حالة وقوع الحادث خلال السنة الأولى لتسجيل المركبة او سيرها على الطريق.
5- حسم الخلاف بين شـركة التأمين وصـاحب المركبة المتضـررة حول تعويض الاضـرار او تحديد القيمة الســـوقية للمركبة، حيث تم النص على أســـس الإصـــلاح وانه في حال وجود خلاف بين المتضـرر وشـركة التامين بشـأن (قيمة الاضـرار) و(مبلغ التعويض) او (القيمة السـوقية للمركبة) فيتم تعيين خبير لهذه الغاية على نفقة الشـركة، وفي حال عدم قبول راي الخبير فلأي من الطرفيين حق اللجوء للهيئة لتعيين خبير من ضمن قائمة الخبراء المرخصين بحيث تكون أتعاب الخبير على نفقة الطرف الذي لم يكون التقرير في صالحة.
6- إضافة معايير جديدة (أي تم توسيع مفهوم الخسارة الكلية) لتشمل:
   أ- معيار كلفة الإصلاح التي تزيد عن (50%) من قيمة المركبة.
   ب- معيار تضرر الأجزاء الثابتة للمركبة (شاصي مثلا) بحيث تستدعي قص/لحام/ شد.
7- اعتبار قائد المركبة الذي انتهت مدة صـــلاحية رخصـــة قيادته ســـائقاً مرخصـــاً إذا اســـتطاع تجديد الرخصة خلال 30 يوماً من تاريخ وقوع الحادث.
8- ايضـــاح أســـس اصـــلاح المركبات وآلية التعويض النقدي، وتم تحديد مده زمنية لاتخاذ القرارات وكيفية حل المنازعات في حالة حصولها.
9- حل إشكاليات تحديد المسؤولية عند وقوع حادث من القاطرة والمقطورة.
10- منع الشركة من الرجوع على المالك في حال كانت مركبته مسروقة وكان قد بلغ عن ذلك.
11- تم إضـــافة تعريفات للفيضـــان والكوارث الطبيعية بحيث أصـــبحت الشـــركة ملزمة بالإصـــلاح والتعويض، الا إذا صدر قرار عن الجهة المختصة باعتبار الحالة الجوية كارثة طبيعية.

12- تم وضع تعريفة اسعار تتضمن حداً أدني وحداً أعلى حسب فئة المركبة كما تم تحديد نسب التحملات، والتي تم تعديل بعض أحكامها بموجب قرار مجلس إدارة هيئة التأمين رقم (41) لسنة 2017.

13- منح العديد من الخصومات بموجب قرار مجلس إدارة هيئة التأمين رقم (42) لسنة 2017 ومنها (خصومات عدم المطالبة بنسب متدرجة مع عدد السنوات الخالية من الحوادث بنسب تصل إلى 20%، خصم خاص بأساطيل المركبات بنسبة 30%، خصم للسيارات العاملة بالكهرباء بنسبة 25% وذلك تشجيعاً لمثل هذه الأنواع من المركبة صديقة البيئة).

وتشير نتائج التطبيق للنظام الموحد لوثيقتي المركبات خلال عام 2017 إلى تحقيق المستهدف منها وهو تنظيم سوق التأمين على المركبات بالإمارات من خلال تحديد السعر الفني السليم وتحقيق المنافسة الإيجابية بين شركات التأمين وتحسين الخدمة المُقدمة، وكذا حماية حقوق حملة وثائق التأمين ومساهمي شركات التأمين على حد سواء، وحماية الشركات نفسها من المخاطر التي قد تتعرض لها في المستقبل، مما ساهم في تطوير الأسس والقواعد الفنية اللازمة لتعزيز إرساء أسس تنظيمية حديثة ومتطورة لسوق تأمين المركبات بالإمارات وفق أفضل الممارسات العالمية ووفق أسس سليمة، وبذات الوقت بدأت نتائج شركات التأمين بالتعافي بعد سنوات من عملية البيع دون السعر الفني التأميني الصحيح (حرق الأسعار).

2- التعليمات المالية المُنظمة للأنشطة المالية والاستثمارية والفنية والمحاسبية لشركات التأمين وشركات التأمين التكافلي والذي يُعد نقلة نوعية مهمة في تطوير الأسس التنظيمية والقواعد الفنية لنمو سوق التأمين الإماراتي وتعزيز تنافسية وضمان حماية حقوق حملة الوثائق والمساهمين، وقياس الملاءة المالية لشركات التأمين ووفقا للمبادئ الرئيسية لـ Solvency II ، حيث تم الاعتماد على أحدث التطبيقات الدولية السائدة في أسواق التامين مع المحافظة على خصوصية سوق التامين الاماراتي.

إن التعليمات المالية لشركات التأمين وشركات التكافل الصادرة بموجب قراري مجلس إدارة هيئة التأمين رقمي (25، 26) لسنة 2014، والتي منحت شركات التأمين (3) سنوات كفترة انتقالية والتي انتهت بنهاية عام 2017، قد جعلت دولة الإمارات العربية المتحدة في مقدمة الدول الرائدة من حيث التنظيم الفعال لقطاع التأمين في الشرق الأوسط، وتبني أحدث متطلبات قياس الملاءة المالية، نظراً لما تميزت به من شمولية في الجوانب الفنية والمالية والتنظيمية وضمن تشريع موحد، وقد أحدثت نقلة نوعية في تنظيم قطاع التامين في الدولة وتعزيز تنافسيته، ذلك أنه تم تبني أحدث متطلبات قياس الملاءة المالية والاعتماد على أحدث التطبيقات الدولية السائدة في سوق التامين مع المحافظة على خصوصية سوق التامين الاماراتي، وقد تميزت التعليمات المالية بالملامح الرئيسية التالية:

أ. تطوير النواحي المالية والفنية لشركات التأمين وذلك بالاستفادة من الخبراء الإكتواريين في مراجعة المخصصات الفنية والالتزامات المالية بالإضافة الى تسعير المنتجات التأمينية وقياس الملاءة المالية ومراجعة سياسات اعادة التأمين وغيرها.

ب. التركيز على قياس الملاءة المالية لشركات التأمين وقياس كافة المخاطر التي تتعرض لها ووفقا للمبادئ الرئيسية لـ Solvency II.

ج. زيادة كفاءة التقارير التي تقدمها شركات التأمين الى الهيئة وزيادة التواصل مع مجالس ادارات الشركات وذلك من خلال التقارير المالية والفنية التي يتم اعدادها حول مراقبة المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين.

كما تضمنت التعليمات ما يلي:

- تعليمات أسس استثمار حقوق حملة الوثائق.
- تعليمات هامش الملاءة والمبلغ الأدنى للضمان.
- تعليمات أسس احتساب المخصصات الفنية.
- تعليمات موجودات الشركة التي تقابل الالتزامات التأمينية المتربة عليها.
- تعليمات السجلات التي تلتزم الشركة بتنظيمها والاحتفاظ بها والبيانات والوثائق التي يجب عليها تزويد الهيئة بها.
- تعليمات أسس تنظيم الدفاتر الحسابية وسجلات كل من الشركات والوكلاء والوسطاء وتحديد البيانات الواجب إدراجها في هذه الدفاتر والسجلات.
- تعليمات السياسات المحاسبية الواجب اتباعها من الشركة والنماذج اللازمة لإعداد التقارير والبيانات المالية وعرضها.

وتجدر الإشارة إلى قيام شركات التأمين بالعمل على توفيق الأوضاع انسجاماً مع متطلبات التعليمات المالية خلال الفترة الانتقالية منذ إصدار التعليمات المالية، ومن خلال متابعة هيئة التأمين لنتائج أعمال شركات التأمين وفي إطار تعظيم الاستفادة من التعليمات المالية وتحقيق أهدافها، فقد قامت الهيئة بإصدار تعديل بشأن تطبيق حدود الاستثمار الواردة في التعليمات المالية لشركات التأمين وشركات التكافل وذلك بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (22) لسنة 2017.

3- *تطبيق الضمان الصحي الإلزامي على جميع الأفراد في إمارة دبي،* وفى هذا السياق تحرص شركات التأمين العاملة بالدولة على تقديم أفضل التغطيات التأمينية الصحية لحماية الأفراد / الثروة البشرية بأسعار مناسبة وذلك من خلال عدد (50) شركة تأمين، حيث يُمارس التأمين الصحي في كل من شركات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات وكذا شركات التأمين على الحياة وذلك بهدف تلبية كافة احتياجات عملاء التأمين الصحي.
وقد بلغ إجمالي أقساط التأمين الصحي المكتتبة ما مجموعة (17.2) مليار درهم عام 2016، وارتفع إلى (18) مليار درهم عام 2017 بما يمثل 41 % من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة بالدولة.
ومن الجدير بالذكر أن إلزامية التأمين الصحي بالنسبة للمقيمين بإمارة أبو ظبي في عام 2006 وإمارة دبي في عام 2017، قد ساهمت في تنويع التغطيات التأمينية وتقديم خدمات طبية متميزة لعملاء التأمين.

4- قرار مجلس الوزراء رقم (16) لسنة 2017 بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (42) لسنة 2009 بشأن نظام الحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين، والذي نص على أنه يجب أن يكون (51 %) على الأقل من رأس مال الشركة المؤسسة في الدولة مملوكاً من مواطني الدولة أو من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو لأشخاص اعتبارية مملوكة بالكامل لمواطني الدولة أو لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

5- قرار مجلس إدارة هيئة التأمين رقم (37) لسنة 2017 بشأن تعليمات ترخيص وقيد مراكز البيع التابعة لشركات التأمين وتنظيم أعمالها، والذي حدد المعايير التنظيمية ومتطلبات الترخيص لمراكز البيع التابعة لشركات التأمين لممارسة بعض المهام المحددة ومنها:

أ- إصدار وثائق التأمين في فروع تأمين المركبات والتأمين الصحي وتأمين السفر.
ب- الكشف عن الأضرار التي تلحق بالمركبات.
ج- استلام المستندات المتعلقة بالمطالبات الخاصة بالفروع التي يختص مركز البيع بممارستها.

6- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (32) لسنة 2017 في شأن النظام الخاص بلائحة المعايير الموحدة لإعداد التقارير الضريبة، والتي تضمنت معايير التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية للشركات وحاملي الوثائق والتي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك انسجاماً مع الاتفاقية الدولية بشأن المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية التي انضمت إليها دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 2017/4/21.

7- قرار مجلس إدارة هيئة التأمين رقم (22) لسنة 2017 بشأن تطبيق حدود الاستثمار الواردة في الفصل الأول من التعليمات المالية لشركات التأمين والتعليمات المالية لشركات التأمين التكافلي، حيث تم معالجة بعض الإيضاحات من حيث:

- حدود توزيع وتخصيص الموجودات.
- الاستثمار في الشركات الزميلة.
- أحكام عامة لغايات احتساب الملاءة المالية.

8- قرار مجلس إدارة هيئة التأمين رقم (9) لسنة 2017 في شأن نظام ترخيص وقيد الاكتواريين وتنظيم أعمالهم، والذي وضع الأطر القانونية المنظمة لممارسة مهنة الخبير الإكتواري، من حيث:

- تحديد الأشخاص المسموح لهم بممارسة مهنة الإكتواري.
- الشروط الواجب توفرها للترخيص والقيد.
- شروط ترخيص الشخص الاعتباري.
- إجراءات الترخيص والقيد.
- مدة الترخيص وتجديده.
- التوقف المؤقت والنهائي.
- وثيقة تأمين المسؤولية المهنية.
- صفة الإكتواري والتزامات الشركة.
- فروع الأكتواري الاعتباري.
- مهام الأكتواري الأساسية والفرعية.
- التزامات الأكتواري.
- انتهاء علاقة الأكتواري مع الشركة.
- المخالفات والجزاءات.

9- قرار مجلس إدارة هيئة التأمين رقم (12) لسنة 2016 م بشأن انقضاء أثر الجزاءات التأديبية لذوي المهن المرتبطة بالتأمين.

10- قرار مجلس إدارة هيئة التأمين رقم (10) لسنة 2016 بشأن التعليمات المتعلقة بتنظيم أعمال الشركات القائمة والمرخص لها بمزاولة عمليات تأمين الأشخاص وتكوين الأموال من جهة وعمليات تأمين الممتلكات والمسؤوليات من جهة أخرى.
وقد ألزم القرار الشركات القائمة والمرخص لها بمزاولة عمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال من جهة وعمليات تأمينات الممتلكات من جهة أخرى بالفصل التام بين نوعي التأمين من حيث: (الإجراءات الفنية والمالية والتقنية والإدارية والقانونية، وما يتعلق بذلك من أنظمة وعمليات وكوادر فنية وإدارية ومالية)، وكذا إعداد كافة التقارير والبيانات المالية التي ينص عليها القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه على أساس موحد، وعلي أساس منفصل لكل من عمليات تأمين الأشخاص وتكوين الأموال وعمليات تأمينات الممتلكات والمسؤوليات.

11- قرار مجلس إدارة هيئة التأمين رقم (11) لسنة 2016 بشأن مراجعة سياسة التسعير التي تطبقها الشركة في فروع تأمين الممتلكات والمسؤوليات، بما يكفل كفاية وعدالة الأسعار وتناسبها مع الأخطار التي تمت تغطيتها وبما يُحافظ علي سلامة المركز المالي للشركة وحقوق حملة الوثائق من تعرضها للخطر، وعلى وجه الخصوص ما يلي:

- تحديد الأحكام الخاصة بقيام شركة التأمين بمراجعة سياسة التسعير الخاصة بمنتجاتها التأمينية.
- تحديد البيانات والمعلومات الواجب تضمينها لشهادة الخبير الإكتواري عند قيامه بمراجعة سياسة التسعير لدى شركة التأمين.

12- الدليل الإرشادي لعمل المراقب الداخلي في شركات وساطة التأمين، حيث أصدرت الهيئة بتاريخ 2017/12/24 "الدليل الإرشادي لعمل المراقب الداخلي في شركات وساطة التأمين" وذلك في إطار تنظيم أعمال وساطة التأمين والذي حدد العناصر التالية:

أ- المبادئ الأساسية لمزاولة مهنة المراقب الداخلي.
ب- إجراءات المراجعة والامتثال.
ت- عناصر عمل الرقابة الداخلية والامتثال.
ث- واجبات ومسؤوليات المراقب الداخلي في شركات وساطة التأمين.
ج- المهام المتخصصة للمراقب الداخلي في شركات التأمين.
ح- نموذج لتقرير المراقب الداخلي (الربع سنوي، السنوي).

ومن الجدير بالذكر أنه يتم الحوار والمشاركة المجتمعية لمشروعات القرارات والتعليمات بين هيئة التأمين وقطاع التأمين قبل عملية الإصدار، كما أن هناك تفاعل إيجابي من جانب قطاع التأمين مع كافة التعليمات والقرارات الصادرة من هيئة التأمين، حيث تحرص الهيئة على قيام شركات التأمين والمهن المرتبطة بالعمل على توفيق أوضاعهم للامتثال لكافة التعليمات والقرارات الصادرة من الهيئة.

التوطين والتدريب:

- إنشاء معهد للتأمين بالإمارات ضمن مبادرات تكوين وتأهيل الكوادر الوطنية، بالتعاون مع معهد التأمين القانوني البريطاني (CII) عام 2016:

تحقيقاً للأهداف المنوطة بالهيئة بشأن زيادة نسبة التوطين في القطاع وزيادة مستوى كفاءة الكوادر البشرية في سوق التأمين المحلية لممارسة أعمال التأمين عبر عقد دورات تؤهل المواطنين والعاملين في شركات التأمين بالحصول على شهادات عالمية في مجال التأمين.

وقعت هيئة التأمين ومعهد التأمين القانوني البريطاني (CII) اتفاقية تعاون مشترك، وذلك بعد البحث والتقصي حول أفضل المعاهد التأمينية حول العالم وأهم التجارب التي تمت في الدول المتقدمة لغايات رفع مستوى الكفاءة وتحسين قدرات العاملين في قطاع التأمين وفق أعلى المعايير والحصول على أفضل الشهادات المهنية في قطاع التأمين.

وتهدف الاتفاقية إلى تدريب الكوادر البشرية في قطاع التأمين ضمن برنامج يتضمن تخصصات تأمينية متعددة، وكذا زيادة كفاءة الكوادر البشرية المواطنة في شركات التأمين وتزويدهم بالمهارات والمؤهلات التي تعزز كفاءة الأداء في السوق المحلية وتساهم في تطوير أداء العاملين في القطاع.

وحددت الاتفاقية واجبات وحقوق الطرفين في المجالات كافة والبرامج التدريبية والامتحانات التي سيتم تقديمها، وتتولى الهيئة بموجب الاتفاقية تهيئة مكان التدريب والبيئة التحتية اللازمة للبرنامج التدريبي والعمل على إعداد خطة بالتعاون مع معهد التأمين البريطاني CII بشأن المهن المستهدفة في المرحلة الأولى والشهادات التي

يحتاجها القطاع ووضـع خطة التدريب السـنوية، فيما يتركز دور معهد التأمين البريطاني بتزويد الهيئة بالمواد العلمية الخاصة بالشهادات المقترحة من قبلهم وتزويد المعهد التدريبي بالمدربين المعتمدين.

كما نصـت الاتفاقية على إمكانية عقد الامتحان في مقر هيئة التأمين في دولة الإمارات مما يساعد الدارسين والمتدربين على تقديم الامتحانات دون عناء السفر للخارج.

وأظهرت دراســة أجرتها الهيئة للوقوف على الحاجة التدريبية للمواطنين والعاملين في قطاع التأمين وجود رغبة كبيرة لدى العاملين في شركات التأمين (88.6 %) للحصول على شهادات علمية ومهنية متخصصة في التأمين، وقد تصـدر معهد التأمين القانوني بلندن CII أعلى نسـبة بين المؤسـسـات التعليمية المطلوب الحصـول منها على الشـهادات العلمية المتخصـصـة في التأمين نظراً لما يتميز به معهد التأمين القانوني البريطاني CII بالنهج التعليمي العالمي من خلال شـهادات التأمين العالمية الصـادرة من المعهد عبر الكادر الفني والتدريسي المتخصص.

وقد تم تنفيذ البرنامج التدريبي عبر مرحلتين، الأولى من خلال تقديم التدريب للشـهادات الأسـاسـية من أجل تهيئة المواطنين والعاملين للمرحلة الثانية من الشـهادات المسـتهدفة وصـولاً لدرجة منح دبلوم مهني في التأمين DIP، يليها درجة زميل مشـارك ACII، ثم درجة زميل معهد التأمين القانوني البريطاني FCII وهي أعلى شهادة علمية متخصصة في التأمين.

وتتناول الدورات التدريبية مواداً علمية حديثة ومتطورة في التأمين مثل التأمين العام وخدمات العملاء وكيفية وضـع الخطط المالية والتأمين البنكي، وكذا منح شـهادات علمية متخصـصـة في مجال التأمين وكذا الخدمات المالية.

ثانياً: هيكل السوق

أ- **هيئة التأمين:** تأسـسـت هيئة التأمين بموجب القانون الاتحادي رقم (6) لسـنة 2007، المُعدل بالقانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2018 وتتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي وإداري بما يكفل تنظيم قطاع التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة والاشراف عليه بما يكفل توفير المناخ الملائم لتطويره وتعزيز دور صناعة التأمين في الاقتصاد الوطني.

ب- **شركات التأمين:** تقوم شركة التأمين المؤسسة في الدولة وشركة التأمين الأجنبية المرخص لها بمباشرة النشاط في الدولة بأعمال التأمين التالية:

- تأمين الأشـخاص وعمليات تكوين الأموال: ويشـمل فروع التأمين على الحياة بجميع أنواعه، والتأمين الصـحي بجميع أنواعه، وتأمين الحوادث الشـخصـية المرتبط بالتأمين على الحياة وعمليات تكوين الأموال، ويوجد (12) شركة تأمين على الحياة منها (3) شركات وطنية و (9) فروع لشركات أجنبية.

- تأمين الممتلكات والمسؤوليات: ويشمل فروع التأمين ضد أخطار الحريق والتأمينات المرتبطة بها، والتأمين ضـد أخطار النقل البري والبحري والجوي، والتأمين على أجسـام السـفن وآلاتها، والتأمين على أجسـام الطائرات، والتأمين على الأقمار الصـناعية والمناطيد، والتأمين على قاطرات وحافلات السكك الحديدية، والتأمين على المركبات البرية، والتأمين الهندسـي والتأمينات المتعلقة به، وتأمينات

البترول، والتأمين الصحي بجميع أنواعه، والتأمين ضد أخطار الحوادث المتنوعة، وتأمين النقد والصكوك، وتأمين السطو والسرقة، وتأمين كسر الزجاج، وتأمين المسؤوليات المهنية، والتأمين من حوادث العمل، والتأمينات الزراعية والتأمينات الأخرى التي تندرج ضمن الاخطار الأخرى، وهناك (34) شركة تأمين على الممتلكات والمسؤوليات مرخصة بالدولة منها (17) شركة وطنية و (17) فرع لشركات أجنبية.

- شركات التأمين المشتركة: وتشمل الشركات التي تمارس نوعين من التأمين (تأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأموال وكذلك تأمين الممتلكات والمسؤوليات)، وهي الشركات المشتركة القائمة قبل نفاذ القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2007 في شأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أعماله وتعديلاته، وهناك (16) شركة تأمين مشتركة منها (15) شركة وطنية وفرع لشركة أجنبية واحدة.

ج- المهن المرتبطة:

يضم قطاع التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة نخبة من الفنيين والمختصين في المهن المرتبطة بالتأمين على مستوي العالم ومنها:

- وكيل التأمين: الشخص الاعتباري الذي يقوم لقاء مقابل مادي بتمثيل الشركة، وتسويق وبيع وثائق التأمين، وجميع الأعمال التي يقوم بها عادة لحساب الشركة أو بالنيابة عنها، وبلغ عدد شركات وكلاء التأمين (17)، بحصة مشاركة بنسبة 5% من إجمالي الأقساط المكتتبة.
- وسيط التأمين: الشخص الاعتباري الذي يقوم لقاء مقابل مادي بالتفاوض مع الشركة لإتمام عملية التأمين لصالح المؤمَّن لهم، وقد بلغ عدد شركات الوساطة التأمينية (158) شركة، ويقوم الوسيط بدور حيوي في عملية بيع تغطيات التأمين حيث يُساهم وسطاء التأمين بنسبة تصل إلى 40% من إجمالي أقساط وثائق التأمين المكتتبة بسوق التأمين بالإمارات.
- استشاري التأمين: الشخص الذي يقدم خدمات استشارية متعلقة بنشاط التأمين، وبلغ عدد استشاري التأمين الأفراد (27) فرد، (19) شركة استشارات تأمينية.
- خبير المعاينة ومقدر الخسائر: الشخص الاعتباري الذي يقوم بفحص ومعاينة محل التأمين قبل التأمين عليه، ومعاينة الأضرار بعد وقوعها لمعرفة أسباب الخسارة وتقدير قيمتها وتحديد المسؤولية، وبلغ عدد شركات خبراء الكشف وتقدير الأضرار (38) شركة، وعدد خبراء الكشف وتقدير الأضرار الأفراد (41) فرد.
- الاكتواري: وهو الخبير الذي يقوم بتطبيق نظرية الاحتمالات والإحصاءات، التي بموجبها تسعّر الخدمات، وتقوم الالتزامات، وتكوّن المخصصات، وهناك عدد (48) إكتواري مرخص للعمل في سوق التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- شركات مطالبات التأمين الصحي: الشخص الاعتباري الذي يقوم بإدارة ومراجعة وتسوية المطالبات التأمين الصحي نيابة عن الشركة، وقد بلغ عدد شركات مطالبات التأمين الصحي (26) شركة.

د- جمعية الامارات للتأمين:

تتمتع جمعية الإمارات للتأمين بالشخصية الاعتبارية وعلى جميع شركات التأمين وأصحاب المهن المرتبطة العاملة بالدولة أن يكونوا أعضاء بالجمعية، وتقوم الجمعية بالعديد من المهام الحيوية لقطاع التأمين ومن أهمها رعاية مصالح حملة الوثائق والمستفيدين كما تتولى مصالح أعضائها وتطبيق قواعد ممارسة المهنة وتمثيل شركات التأمين لدى اية جهة فيما يتعلق بأعمال التأمين.

ثالثاً: المناخ الاقتصادي وانعكاسه على النشاط التأميني

يتميز اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة ببيئة استثمارية واقتصادية وسياسية مستقرة، قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي، حيث حققت الدولة نجاحاً في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني.

وقطاع التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة أحد أنشط القطاعات، نظراً لدورة الحيوي لخدمة الاقتصاد الوطني، والذي انعكس علي زيادة معدلات نمو مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي GDP والذي بلغ 2.4% في عام 2016، ومن المتوقع استمرار النمو في عام 2017 بما يوازى الزيادة في مساهمات إجمالي الأقساط المكتتبة البالغة (44) مليار درهم "12.2 مليار دولار" في عام 2017.

الأمر الذي أسفر عن حفاظ سوق التأمين بالإمارات على تصدره المركز الأول على مستوى الدول العربية وشمال أفريقيا MENA من حيث الأقساط المكتتبة خلال الـ (10) أعوام السابقة، وقد بلغ نصيب الفرد من أقساط التأمين 4,386 درهم بما يعادل "1,218 دولار" عام 2016، مما يدل على قوة وملاءة سوق التأمين كأحد أهم أدوات مواجهة الأخطار فضلاً عن حماية الأفراد والممتلكات من أية مخاطر محتملة لما فيه صالح الاقتصاد الوطني.

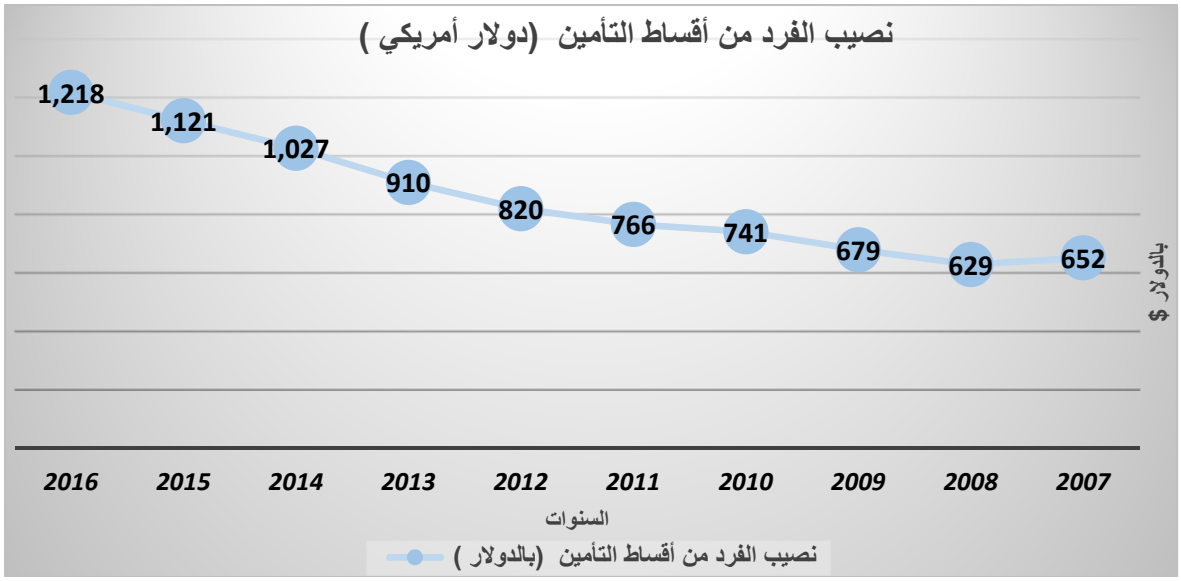

توثيق روابط التعاون والتكامل على المستويين العربي والعالمي خلال عامي 2016، 2017:

استمراراً لتوثيق روابط التعاون مع هيئات تنظيم قطاع التأمين والجهات ذات الصلة بالتأمين، فقد تم التوقيع على عدد من مذكرات التفاهم الجديدة خلال عام 2016 و2017 بهدف تبادل المعلومات التي تساعد على الارتقاء بصناعة التأمين بين هيئة التأمين مع كل من الجهات الآتية:

- الهيئة الاتحادية للرقابة النووية
- وزارة المالية
- كليات التقنية العليا
- الهيئة الوطنية للطوارئ والازمات والكوارث
- وزارة المالية في جمهورية بيلاروسيا
- معهد التأمين القانوني البريطاني CII
- هيئة الاشراف على التأمين في الهند
- الهيئة العامة للتأمين في جمهورية تونس

رابعاً: نظرة مستقبلية

تشير نتائج عمليات قطاع التأمين خلال السنوات السابقة إلى نمو القطاع بمتوسط معدل نمو 10% سنوياً، الأمر الذي يعنى استمرار المحافظة على ريادة سوق التأمين الإماراتي على مستوى الدول العربية وشمال أفريقيا MENA خلال السنوات القادمة.

وإذ تحرص هيئة التأمين على زيادة نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلى الإجمالي وذلك من خلال تنظيم قطاع التأمين والإشراف عليه بما يكفل توفير المناخ الملائم لتطويره وكذا العمل على رفع أداء وكفاءة شركات التأمين والمهن المرتبطة بها، بما يكفل توفير المناخ الملائم لتطويره.

واستكمالا لمنظومة التشريعات المنظمة لقطاع التأمين بما يكفل توفير المناخ الملائم لتطويره، فإن هيئة التأمين تقوم حالياً بدراسة عدة مشروعات للقوانين التي سوف تُساهم في تطوير وتنمية قطاع التأمين، نذكر منها:

1-تعليمات معايير إعادة التأمين.
2-تعليمات ترخيص وسيط إعادة تأمين.
3-تعليمات تسويق وثائق التأمين من خلال البنوك "التأمين البنكي".
4-تشكيل لجنة تسوية المنازعات الناشئة عن عقود وأعمال وخدمات التأمين.
5-إنشاء صندوق المتضررين من حوادث المركبات مجهولة الهوية أو الغير مؤمنة.
6-إنشاء صندوق ضمان حقوق حملة وثائق التأمين.
7-الاطر القانونية لعملية الربط الالكتروني مع شركات التأمين.
8-تطبيق التأمين الإلزامي ضد أخطار المسؤولية المدنية العشرية للمقاولين والمهندسين.
9-تطبيق التأمين الإلزامي ضد أخطار المسؤولية المدنية عن الأخطاء الطبية.

الجيل القادم من الرقابة: يتم حالياً دراسة متطلبات الانتقال الى الجيل القادم من الرقابة على قطاع التأمين، من خلال بناء منصة مالية الكترونية للهيئة ستتمكن من خلالها من بناء قاعدة بيانات مالية الكترونية متطورة عن القطاع ومراقبته وفقا لأفضل الممارسات العالمية.

إن استمرار ريادة قطاع التأمين الإماراتي إنما يتحقق في إطار ما تقوم به هيئة التأمين من تطوير للتشريعات والتعليمات بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، وكذا تطبيق التعليمات المالية بشكل كامل في بداية عام 2018، والتي منحت الأسبقية للإمارات على مستوى الشرق الأوسط في تبني أحدث متطلبات قياس الملاءة المالية.

وإذ يُتوقع أن يَستمر قطاع التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق دورة الفعال في دعم التنمية الاقتصادية، مع المحافظة على معدلات نمو مرتفعة بأكثر من 10% في السنوات المقبلة لما فيه صالح الاقتصاد الوطني.

الملاحق الإحصائية:

جدول رقم (1)
بيان بعدد الشركات والهيئات العاملة في سوق التأمين بالإمارات العربية المتحدة

بيان	شركات التأمين						شركات إعادة تأمين			المهن المرتبطة بالتأمين						
	حياة		تأمينات عامة		مشتركة حياة + تأمينات عامة					شركات الوساطة التأمينية	شركات وكلاء التأمين	شركات استشاري التأمين	استشاري التأمين الأفراد	شركات خبراء الكشف وتقدير الأضرار	خبراء الكشف وتقدير الأضرار الأفراد	الإكتواريين "خبراء رياضيات التأمين"	شركات مطالبات التأمين الصحي
	رأس مال وطني	رأس مال اجنبي	رأس مال وطني	رأس مال اجنبي	رأس مال وطني	رأس مال اجنبي	مجموع الشركات	وطنية	أجنبية	مجموع							
2016	3	9	16	17	15	1	61	-	-	-	152	18	18	24	42	65	48	27
2017	3	9	17	17	15	1	62	-	-	-	158	17	19	27	38	41	48	26

جدول رقم (2)
بيان بالقوى العاملة في سوق التأمين بالإمارات العربية المتحدة

بيان	قوى عاملة وطنية		قوة عاملة عربية		قوة عاملة أجنبية		المجموع	
	إدارية وفنية	إنتاجية	إدارية وفنية	إنتاجية	إدارية وفنية	إنتاجية	إدارية وفنية	إنتاجية
2016	1141		2424		6214		9779	
2017	1200		2481		6327		10008	

هـيـئـة التأميـن
Insurance Authority

جدول رقم (3)

نشاط التأمينات العامة (أقساط التأمين المباشرة) في سوق التأمين بالإمارات العربية المتحدة عن عامي 2016 ، 2017

الفروع		العمله / الف دولار امريكي									
		2016					2017				
		الاقساط المكتتبة المباشرة					الاقساط المكتتبة المباشرة				
			خارجي					خارجي			
		محلي	دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الإمارات)	دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (باستثناء مجلس التعاون الخليجي)	دول خارج الشرق الأوسط وشمال افريقيا	المجموع	محلي	دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الإمارات)	دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (باستثناء مجلس التعاون الخليجي)	دول خارج الشرق الأوسط وشمال افريقيا	المجموع
فروع التامين البحري والطيران											
التامين البحري		205,617	1,135	4,819	4,493	**216,064**	231,201	995	3,615	6,885	**242,696**
الطيران		54,805	473	-283	99	**55,094**	54,962	273	-283	1,525	**56,477**
فروع غير البحري											
تامين الحريق		513,878	14,258	18,313	16,375	**562,823**	567,326	1,604	17,366	17,733	**604,030**
السيارات	تامين السيارات الشامل - المباع للأشخاص	989,433	2,319	66,741	15,179	**1,073,671**	1,106,772	2,131	68,596	16,696	**1,194,194**
	تامين السيارات المسؤولية المدنية - المباع للأشخاص	147,786	654	4,000	3,010	**155,451**	231,141	733	2,446	7,832	**242,152**
	تامين السيارات المباع للشركات	405,431	4,342	1,790	21,022	**432,585**	465,417	4,172	1,977	21,236	**492,802**
	مجموع تامين السيارات	1,542,651	7,314	72,531	39,211	**1,661,707**	1,803,329	7,035	73,019	45,764	**1,929,148**
الحوادث والتامينات الاخرى											
حوادث متنوعة		112,620	369	257	1,877	**115,123**	97,600	215	250	2,268	**100,333**
زراعي											
التامين الهندسي		186,103	6,741	13,131	13,753	**219,728**	192,834	9,135	11,115	18,790	**231,874**
تامينات البترول		58,339	7,410	240	1,050	**67,039**	86,191	4,803	299	161	**91,455**
التأمين الصحي	التامين الصحي الجماعي	130,176	50	377	11	**130,615**	192,978	0	256	46	**193,280**
	التامين الصحي الفردي	4,293,538	4,932	8,853	244	**4,307,566**	4,301,511	3,556	8,519	166	**4,313,752**
	مجموع التامين الصحي	4,423,714	4,982	9,230	254	**4,438,181**	4,494,489	3,556	8,775	212	**4,507,033**
تأمينات أخرى		433,473	6,924	9,303	15,954	**465,653**	439,611	29,689	7,825	12,922	**490,048**
الإجمالي		**7,531,198**	**49,606**	**127,542**	**93,066**	**7,801,412**	**7,967,543**	**57,306**	**121,983**	**106,260**	**8,253,093**

العملة المحلية: الدرهم الإماراتي

السعر المُعادل للعملة المحلية بالدولار الأمريكي: دولار لكل 3.6 درهم

جدول رقم (3A)

نشاط التأمينات العامة (أقساط إعادة التأمين) في سوق التأمين بالإمارات العربية المتحدة عن عام 2016

العمله / الف دولار امريكي													
الفروع		الوارد					الصادر					صافي الاحتفاظ	النسبه %
			خارجي					خارجي			مجموع الصادر		
		محلي	دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الإمارات)	دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (باستثناء مجلس التعاون الخليجي)	دول خارج الشرق الأوسط وشمال افريقيا	مجموع الوارد	محلي	دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الإمارات)	دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (باستثناء مجلس التعاون الخليجي)	دول خارج الشرق الأوسط وشمال افريقيا			
فروع التأمين البحري والطيران													
التامين البحري		23,241	13,110	6,607	11,996	**54,955**	118,252	2,483	2,545	32,784	**156,064**	114,955	%42.4
الطيران		21,543	1,231	1,344	6,563	**30,682**	66,813	897	20	6,045	**73,775**	12,001	%14.0
فروع غير البحري												0	
تامين الحريق		124,643	42,211	21,639	23,204	**211,697**	452,963	33,747	11,805	58,117	**556,631**	217,888	%28.1
السيارات	تامين السيارات الشامل - المباع للأشخاص	9,979	737	190	107	**11,013**	192,727	562	2,785	17,518	**213,593**	871,091	%80.3
	تامين السيارات المسؤولية المدنية - المباع للأشخاص	698	360	54	472	**1,584**	15,433	57	46	944	**16,481**	140,554	%89.5
	تامين السيارات المباع للشركات	79,860	32,890	7,042	1,673	**121,466**	75,085	450	540	10,301	**86,376**	467,675	%84.4
	مجموع السيارات	90,537	33,986	7,286	2,253	**134,063**	283,245	1,070	3,371	28,764	**316,450**	1,479,320	%82.4
الحوادث والتأمينات الأخرى													
حوادث متنوعة		628	154	33	-83	**732**	20,230	214	147	5,449	**26,041**	89,813	%77.5
زراعي													
التامين الهندسي		27,810	10,015	4,316	6,379	**48,521**	149,612	8,950	5,272	30,737	**194,571**	73,678	%27.5
تامينات البترول		116,175	30,547	13,862	39,052	**199,635**	-23,729	13,310	16,198	139,296	**145,076**	121,599	%45.6
التأمين الصحي	الفردي	315				**315**	28,709		86	13,231	**42,025**	88,904	%67.9
	الجماعي	40,807	119,667	9,132	141	**169,747**	1,615,179	209	913	242,911	**1,859,212**	2,618,101	%58.5
	مجموع التامين الصحي	41,122	119,667	9,132	141	**170,062**	1,643,888	209	999	256,141	**1,901,237**	2,707,005	%58.7
تامينات أخرى		6,852	8,598	4,865	16,932	**37,247**	308,046	8,220	5,412	50,871	**372,549**	130,352	%25.9
الإجمالي		452,553	259,520	69,085	106,436	**887,593**	3,019,321	69,100	45,769	608,204	**3,742,394**	4,946,611	%56.9

العملة المحلية: الدرهم الإماراتي

السعر المُعادل للعملة المحلية بالدولار الأمريكي: دولار لكل 3.6 درهم

تابع جدول رقم (3A)

نشاط التأمينات العامة (أقساط إعادة التأمين) في سوق التأمين بالإمارات العربية المتحدة عن عام 2017

العملة / ألف دولار امريكي

الفروع		الوارد					الصادر					صافي الاحتفاظ	النسبة %
		محلي	خارجي: دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الإمارات)	خارجي: دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (باستثناء مجلس التعاون الخليجي)	خارجي: دول خارج الشرق الأوسط وشمال افريقيا	مجموع الوارد	محلي	خارجي: دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الإمارات)	خارجي: دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (باستثناء مجلس التعاون الخليجي)	خارجي: دول خارج الشرق الأوسط وشمال افريقيا	مجموع الصادر		
فروع التأمين البحري والطيران													
التأمين البحري		24,654,254	7,285,587	6,070,758	18,766,859	56,777,457	141,330,034	4,921,202	3,070,046	51,586,790	200,908,071	98,565,607	32.9%
الطيران		25,978,998	575,432	480,367	6,250,156	33,284,953	47,776,453	2,137,976	1,415,467	25,436,255	76,766,152	12,995,325	14.5%
فروع غير البحري													
تأمين الحريق		84,587,876	37,444,572	18,321,276	66,446,153	206,799,877	330,124,905	38,323,696	21,181,713	196,833,507	586,463,821	224,365,699	27.7%
السيارات	تأمين السيارات الشامل - المباع للأشخاص	15,360,365	181,796	79,809	352,078	15,974,047	141,835,936	3,742,060	20,997,736	60,972,414	227,548,145	982,619,965	81.2%
	تأمين السيارات المسؤولية المدنية - المباع للأشخاص	619,118	411,416	47,951	1,939,980	3,018,466	35,395,527	54,559	1,819,700	2,091,786	39,361,571	205,809,008	83.9%
	تأمين السيارات المباع للشركات	98,441,282	40,579,689	4,645,104	(14,306,922)	129,359,153	82,506,938	398,565	660,341	14,068,734	97,634,578	524,526,445	84.3%
	مجموع السيارات	114,420,765	41,172,901	4,772,865	(12,014,865	148,351,666	259,738,401	4,195,183	23,477,777	77,132,933	364,544,294	1,712,955,418	82.5%
الحوادث والتأمينات الأخرى													
حوادث متنوعة		578,835	339,539	92,671	(59,053)	951,992	11,970,511	288,604	239,750	(2,542,715)	9,956,149	91,328,850	90.2%
زراعي													
التأمين الهندسي		27,984,066	15,961,726	5,928,716	9,554,619	59,429,126	142,217,344	14,585,456	7,068,702	58,479,862	222,351,363	68,952,120	23.7%
تأمينات البترول		149,841,004	8,444,344	2,184,346	81,374,439	241,844,134	110,289,317	14,737,065	8,294,695	134,431,110	267,752,187	65,546,542	19.7%
التأمين الصحي	التأمين الصحي الفردي	318,215	-	-	-	318,215	39,768,619	2,316	121,958	37,764,640	77,657,533	115,940,956	59.9%
	التأمين الصحي الجماعي	47,905,713	120,763,430	7,315,482	(9,812,153)	166,172,473	1,302,473,323	10,332,567	6,908,755	1,055,350,676	2,375,065,321	2,104,859,455	47.0%
	مجموع التأمين الصحي	48,223,928	120,763,430	7,315,482	(9,812,153)	166,490,688	1,342,241,942	10,334,883	7,030,713	1,093,115,316	2,452,722,854	2,220,800,410	47.5%
تأمينات أخرى		60,263,112	13,905,200	10,433,889	53,579,390	138,181,591	386,543,396	14,608,088	11,033,835	151,937,517	564,122,836	64,106,482	10.2%
الإجمالي		536,532,837	245,892,731	55,600,370	214,085,545	1,052,111,484	2,772,232,302	104,132,152	82,812,697	1,786,410,575	4,745,587,727	4,559,616,453	49.0%

العملة المحلية: الدرهم الإماراتي

السعر المعادل للعملة المحلية بالدولار الأمريكي: دولار لكل 3.6 درهم

جدول رقم (4)

تعويضات التأمينات المباشرة في سوق التأمين بالإمارات العربية المتحدة عن عامي 2016 ، 2017

العملة / ألف دولار أمريكي			
الفروع		**2016**	**2017**
التأمينات العامة:			
فروع التأمين البحري والطيران			
التأمين البحري		26,107	23,283
الطيران		3,060	13,145
فروع غير البحري		0	0
تأمين الحريق		48,915	73,967
السيارات	تأمين السيارات الشامل - المباع للأشخاص	220,394	189,461
	تأمين السيارات المسؤولية المدنية - المباع للأشخاص	36,088	34,006
	تأمين السيارات المباع للشركات	71,613	71,132
	مجموع السيارات	328,095	294,598
الحوادث والتأمينات الأخرى		0	0
حوادث متنوعة		22,400	2,162
السطو أو السرقة		0	0
زراعي		0	0
التأمين الهندسي		57,309	38,831
تأمينات البترول		19,719	98,306
التأمين الصحي	التأمين الصحي الفردي	11,623	20,915
	التأمين الصحي الجماعي	820,043	813,822
	مجموع التأمين الصحي	831,665	834,738
تأمينات أخرى		48,806	26,709
مجموع التأمينات العامة		1,386,076	1,405,737
تأمينات الحياة:			
الفردي		350,495	1,152,413
الجماعي		328,095	1,108,421
التقاعد والشيخوخة		148	72
عمليات تكوين الأموال		-996	214
مجموع تأمينات الحياة		677,742	2,261,120

العملة المحلية: الدرهم الإماراتي

السعر المعادل للعملة المحلية بالدولار الأمريكي: دولار لكل 3.6 درهم

جدول رقم (4A)

تعويضات إعادة التأمين في التأمينات العامة في سوق التأمين بالإمارات العربية المتحدة عن عامي 2016 ، 2017

العملة / ألف دولار أمريكي						
الفروع		2016			2017	
		مجموع الوارد	مجموع الصادر	صافي العمليات	مجموع الوارد	مجموع الصادر	صافي العمليات
فروع التأمين البحري والطيران							
التأمين البحري		5,185,792	20,263,866	11,029,230	12,333,876	18,330,949	17,286,087
الطيران		3,181,263	3,173,991	3,067,224	4,043,322	13,477,885	3,710,288
فروع غير البحري							
تأمين الحريق		49,943,338	60,906,074	37,952,063	23,130,916	64,900,090	32,197,561
السيارات	تأمين السيارات الشامل - المباع للأشخاص	4,658,652	42,518,000	182,534,911	2,165,425	46,389,484	145,236,933
	تأمين السيارات المسؤولية المدنية - المباع للأشخاص	(2,863)	3,685,484	32,399,723	133,565	2,499,387	31,639,780
	تأمين السيارات المباع للشركات	21,977,428	19,372,404	74,218,012	26,420,644	17,168,405	80,383,827
	مجموع السيارات	26,633,217	65,575,889	289,152,646	28,719,634	66,057,276	257,260,539
الحوادث والتأمينات الأخرى							
حوادث متنوعة		102,573	125,048	22,377,221	88,173	1,020,971	1,228,729
زراعي							
التأمين الهندسي		8,933,664	54,358,760	11,884,220	13,332,817	35,658,586	16,504,763
تأمينات البترول		9,004,558	25,517,713	3,205,576	5,762,132	103,692,525	375,187
التأمين الصحي	التأمين الصحي الفردي	248,194	2,418,422	9,452,367	195	9,649,570	11,265,977
	التأمين الصحي الجماعي	43,384,578	358,687,995	504,739,304	39,033,255	386,896,074	465,959,670
	مجموع التأمين الصحي	43,632,772	361,106,416	514,191,671	39,033,449	396,545,644	477,225,648
تأمينات أخرى		2,385,022	20,320,051	30,870,669	1,249,594	20,662,378	7,296,174
الإجمالي		149,002,198	611,347,808	923,730,521	127,693,913	720,346,305	813,084,976

العملة المحلية: الدرهم الإماراتي

السعر المّعادل للعملة المحلية بالدولار الأمريكي: دولار لكل 3.6 درهم

جدول رقم (5)

تطور نشاط تأمينات الحياة في سوق التأمين بالإمارات العربية المتحدة عن عامي 2016 ، 2017

العملة / ألف دولار أمريكي				
بيان	2016		2017	
	عدد وثائق التأمين المكتتبة (الجديدة والمجددة)	إجمالي أقساط التأمين (المباشرة وإعادة التأمين الواردة)	عدد وثائق التأمين المكتتبة (الجديدة والمجددة)	إجمالي أقساط التأمين (المباشرة وإعادة التأمين الواردة)
وثائق التأمين على الحياة الفردية	286,780	5,244,140,236	353,023	5,695,220,246
عقود التأمين على الحياة الجماعي	149,043	3,834,740,443	855,705	3,330,766,449
وثائق التقاعد والشيخوخة	650	179,952,519	566	187,405,901
عمليات تكوين الأموال	3,839	389,085,873	51,490	893,879,737

العملة المحلية: الدرهم الإماراتي

السعر المُعادل للعملة المحلية بالدولار الأمريكي: دولار لكل 3.6 درهم

جدول رقم (6)

الاحتياطات (المخصصات) الفنية فى سوق التأمين بالإمارات العربية المتحدة عن عامى 2016 ، 2017

العملة / ألف دولار أمريكي		
بيان	**2016**	**2017**
تأمينات الحياة		
– الاحتياطي (المخصص) الحسابي	5,528,621	6,224,656
– الاحتياطي (مخصص) تعويضات تحت التسوية	410,648	200,091
– احتياطيات (مخصصات أخرى)	-	-
– مخصص الأقساط غير المكتسبة	382,765	245,602
– مخصص الأخطار غير المنتهية	923	1,148
– مخصص المطالبات المتكبدة غير المبلغة	113,885	79,752
– مخصص مصاريف تسوية مطالبات موزعة	-	-
– مخصص مصاريف تسوية مطالبات غير موزعة	2,057	1,058
المجموع	6,438,900	6,752,306
التأمينات العامة		
– الاحتياطي (المخصص)السارية	-	-
– الاحتياطي (مخصص) تعويضات تحت التسوية	3,476,277	3,396,883
– احتياطيات (مخصصات أخرى)	-	-
– مخصص الأقساط غير المكتسبة	3,054,075	3,467,541
– مخصص الأخطار غير المنتهية	82,589	41,329
– مخصص المطالبات المتكبدة غير المبلغة	1,104,504	1,112,253
– مخصص مصاريف تسوية مطالبات موزعة	43,726	7,749
– مخصص مصاريف تسوية مطالبات غير موزعة	40,817	34,774
المجموع	7,801,986	8,060,529
مجموع الاحتياطات (المخصصات) الفنية	14,240,886	14,812,835

العملة المحلية: الدرهم الإماراتي

السعر المُعادل للعملة المحلية بالدولار الأمريكي: دولار لكل 3.6 درهم

جدول رقم (7)
بيان توزع الاستثمارات وعائد الاستثمار

العملة / ألف دولار أمريكي		
بيان	**2016**	**2017**
عقارات	1,388,879	1,347,696
ايداعات في البنوك	3,874,966	4,011,406
قروض بضمانات وثائق التأمين	44,517	45,453
استثمارات أخري	9,199,201	10,180,635
المجموع	**14,507,563**	**15,585,189**
إجمالي دخل الاستثمار	415,776	726,307
النسبة %	**% 3**	**% 5**

العملة المحلية: الدرهم الإماراتي

السعر المّعادل للعملة المحلية بالدولار الأمريكي: دولار لكل 3.6 درهم

ملحوظة:

**** بيانات عام 2017 "بيانات أولية"***